

الموازنة صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها (هينم الموسوي)



لا تستطيع الحكومة ووزارة المال معرفة ما يمكن أن يربدها من هبات خلال سنة الموازنة، لأن تحديد قيمة الهبة وتوقيت تقديمها مرتبطان بإرادة الواهب من جهة، وبتوافر ظروف معينة تحت الواهب على منحها.

إلا أنه من الضروري في المقابل أن تلتزم الحكومة بأحكام المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية، التي تحدد أصول قبول الهبات المقدمة إلى الدولة وقيدها وإنفاقها عندما تنص على ما يأتي: «تقبل بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء الأموال التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون، وتقبّد في قسم الواردات من الموازنة. وإذا كانت لها وجهة إنفاق معينة، فتحت لها بالطريقة نفسها اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات».

- حيث يستفاد: أن الهبات إيرادات موازنة ويجب أن تقبّد في قسم الواردات من الموازنة، وتخصّص لتغطية عجز الموازنة، أي قصور الإيرادات المحصّلة عن تغطية النفقات المصروفة، ما لم تكن لها وجهة إنفاق معينة وفقاً لإرادة الواهب، فيفتح لها اعتماد في قسم النفقات من الموازنة، وتخصّص حصراً لتغطية هذا الاعتماد. وأن صلاحية قبول الهبات المقدمة إلى الدولة منوطة حصراً بمجلس الوزراء دون سواه.

إقفال الحسابات

وعليه تدعو الدراسة إلى أن تعمد الحكومة إلى تصحيح الأخطاء الحاصلة سابقاً في قبول الهبات وفتح حسابات خاصة بها في مصرف لبنان، وذلك بإقفال هذه الحسابات وتحويل أرصدها إلى حساب الخزينة العامة المفتوح لدى مصرف لبنان أيضاً، وإصدار مراسيم فتح اعتمادات بقيمة رصيد كل سلفة لها وجهة إنفاق معينة وفقاً لإرادة الواهب. وأن تطالع الحكومة المجلس النيابي شهرياً على الإجراءات المتخذة من جانبها في مجال تصحيح الأخطاء الحاصلة سابقاً.

أثناء إعداد مشروع الموازنة، أو خلال مناقشته في مجلس الوزراء أو حتى خلال مناقشته وإقراره في مجلس النواب ما سيصار إلى إنفاقه بواسطة سلفات الخزينة من نفقات طارئة لا يمكن تغطيتها من أصل الاعتماد الملحوظ لهذه الغاية في باب احتياطي الموازنة، إلا أن دراسة كنعان تشير إلى أن كتاب وزيرة المال رقم 12/1755 تاريخ 14 نيسان 2010 ارتقب سلفتي خزينة، واحدة لمصالح المياه بقيمة 45 مليار ليرة لبنانية، وأخرى لدعم المازوت بقيمة 61 مليار ليرة لبنانية، لا تستوفي أي منهما شروط منح سلفات الخزينة المبينة في المادة 203 وما بعدها من قانون المحاسبة العمومية.

وهنا من الضروري في المقابل أن تلتزم الحكومة بأحكام قانون المحاسبة العمومية، التي تحدد أصول منح سلفات الخزينة، وكذلك أن تلتزم بشروط منح سلفات الخزينة وكيفية منح السلفات والإبلاغ عنها، وملاحقة تسديد السلفات ضمن المهل المحددة، وخاصة إطلاع المجلس النيابي على وضعية سلفات الخزينة في نهاية كل سنة.

وعليه تدعو الدراسة إلى أن تعمد الحكومة إلى تصحيح الأخطاء الحاصلة سابقاً في منح سلفات الخزينة، فترصد الاعتمادات اللازمة لتسديد سلفات الخزينة التي حدّدت طريقة تسديدها باعتماد يُرصد في الموازنة، وتقدّم الحلول القانونية المناسبة لتسديد السلفات التي يتعذر تسديدها بصورة نهائية، وتسترد أرصدة السلفات الممنوحة لغير الجهات المجاز تسليفها. إضافة إلى أن تلتزم الحكومة بعدم مخالفة الأحكام التي ترعى أصول منح سلفات الخزينة تحت طائلة المراقبة فالمساءلة والمحاسبة. وأن تطالع الحكومة المجلس النيابي كل شهر على الإجراءات المتخذة من جانبها في هذا المجال.

في الهبات كذلك!

تري الدراسة أنه من الطبيعي أن

جميع قوانين الموازنة الصادرة لغاية العام 2005، استبعدت عن أرقام الموازنة القروض كوارادات وما ينفق منها أصلها في سنة الموازنة ونفقات وسلفات الخزينة كوارادات ونفقات

يقتضي الإفصاح عن هذه الغاية بصرامة ووضوح، وإلا فسيكون الأمر مجرد ازدواجية في إجازة الاستقراض لا مبرر لها. من الطبيعي أن يتعذّر على الحكومة ووزارة المال أن ترتقب

فالنفقات الناتجة من تسديد القروض (أصلاً وفوائد وبنفقات متممة) تدرج في الموازنة وتكون جزءاً من عجز الموازنة. وقد أفرد لها الباب رقم 26 من تبويب الموازنة العامة المتعلق بالديون الواجبة الأداء، وخصص اعتماد بقيمة 6,557 مليارات ليرة لبنانية لتغطيتها. وما دام نص الفقرة 1 من المادة الخامسة من مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2010 قد أجاز إصدار سندات خزينة لتغطية عجز الموازنة،

وما دامت أقساط القروض المستحقة والفوائد والنفقات المترتبة عليها معروفة مسبقاً من جانب الحكومة (وزارة المال) لتعلقها بشروط القروض المعنية، فإن إدراج نص المادة السابعة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2010 يفقد مبرره، الأمر الذي

اقترح وزير المالية، أن تفتح، عند الاقتضاء، اعتمادات إضافية في الموازنة العامة والموازنة الملحقّة لأجل تسديد أقساط القروض التي تستحق (أصلاً وفوائد وبنفقات متممة)، وأن تحدّد مصادر تغطيتها».

وهنا تتساءل الدراسة عن الحاجة إلى إدراج نص هذه المادة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2010، في الوقت الذي أدرجت فيه الفقرة 1 من المادة الخامسة من القانون ذاته التي تنص على ما يأتي: «يجاز للحكومة، ضمن حدود العجز الفعلي المحقق في تنفيذ الموازنة والخزينة ومجموع الاعتمادات المدورة إلى عام 2010 والاعتمادات الإضافية، إصدار سندات خزينة بالعمل اللبنانية لأجل طويلة ومتوسطة وقصيرة، وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية».

باختصار

التعاون بين لبنان والبنك الدولي

هو ما بحثته أمس وزيرة المال ربا الحسن (الصورة) مع نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط، شمشاد أختر، التي قالت «إن المحفظة التي يلحظها برنامج التعاون بين البنك ولبنان للسنوات الأربع المقبلة، يبلغ حجمها نحو 500 مليون دولار»، أملة أن تستخدم هذه المساعدات «في دعم المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وفي إطلاق مشاريع واستثمارات تساعد في توفير فرص عمل، وتحدّ من الفوارق المنطقية». وأكدت عزم البنك الدولي على «دعم الحكومة الانتقالية في لبنان لتنفيذ البرنامج التنموي المهم جداً لنمو البلاد، ولتعالج انعكاسات الأزمة التي تأثرت بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وكانت الحسن قد التقت أيضاً المدير التنفيذي في البنك الدولي وممثل المجموعة العربية في مجلس إدارته، ميرزا حسن، الذي أوضح أنه بحث مع وزيرة المال في برامج البنك مع لبنان في قطاعات عدة، كالإياه والتعليم والحماية الاجتماعية والصحة والاتصالات والطاقة، مشيراً إلى أن «لبنان يسير في اتجاه سليم وجيد، ولكن ثمة بعض التحديات التي يمكن أن نتجاوزها بالعمل المشترك»، مؤكداً أن «برنامج التعاون الجديد بين البنك ولبنان سيعرض في منتصف تموز على مجلس إدارة البنك لاعتماده».



صندوق استثماري جديد

أطلقه أول من أمس «يلوم انستمنت بنك» من أجل الاستثمار في الأسواق المصرية في سندات الدين بنسبة 50% والأسهم بنسبة 50% أيضاً، ويجري الاكتتاب بالصندوق واسترداده بصورة أسبوعية، علماً بأن قيمة الشريحة عند الإطلاق هي 5000 دولار.

(Inge Moore) بموازرة المدير الفني في الفندق أمين بولس الذي عمل على كافة المواد الزخرفية مع عدد من الحرفيين اللبنانيين، ما أضفى منحنى شرقياً ساحراً على فسحة غنية ومتنوعة بأجوائها المختلفة، أقل ما يقال فيها إنها احتفال بأجمل الأشياء في الحياة.

ولم تمرّ هذه الأجواء الجميلة بدون أن ترافقها الأنغام الساحرة للـ DJ (مشغل الموسيقى) العالمي «جوزيه باديللا» (Jose Padilla) الذي تولّى الترويج للموسيقى الهادئة «Chill-Out»، نحو ثقافة عالية غنية من خلال عمله في «كافيه دل مار» (Café Del Mar).

ولم تكن الموسيقى والكوكيتيلات والجلسات إلا جزءاً من الاحتفال، بوجود برنامج ترفيهي شكّل تناغماً فعلياً بين الطبيعة والإنسان، مسلطاً الضوء على هذه الجئة الفريدة من نوعها حيث يطو الاسترخاء والهروب من ضوضاء المدينة؛ وقد قدّمت الطبيعة مساهمتها من خلال تبادل الأدوار الأخاذ بين الشمس والقمر بينما كان الضيوف يستمتعون بأنغام الـ DJ (باديللا) المتهادية ويعرض ضوئي استثنائي حتى استعاد صوتاً ومحطات للفندق فينيشيا عبر تاريخه الحافل. واستكمالاً لهذه الوجهة المؤثرة، قدّمت مجموعة من الفنانين العالميين استعراضاً مشهياً وأكروبايياً أمام نخبة المجتمع الحاضرة في هذا الإحتفال الرائع.

ويدت الأسمية بمثابة فصل أول مثير يهدد للحظات ساحرة في Amethyste مفعمة بأحدث وأرقى موسيقى الـ Chill-Out، بالإضافة إلى أحدث كوكيتيلات «الروم» والتيكيلات التي تتجاسر أوروبا. لقد بدأ واضحاً في تلك الأسمية أن العالم عاد ليعيش «بيروتية» مرة أخرى.



من الانتعاش إلى الهدوء في «Amethyste» المجلس الخارجي الجديد لفندق فينيشيا

بيروت، ١٣ أيار ٢٠١٠ - خلال حفل يبشر بموسم استجمام مثالي، شهد فندق فينيشيا الفخم إطلاق مجلس Amethyste الخارجي الجديد، أو الجو الأكثر راحة ومدوّياً كما يحلو لبعض أن يصفه.

بدأ الحفل منتصف النهار وامتد حتى منتصف الليل حيث حظي نزلاء الفندق وعدد من الإعلاميين والشخصيات اللبنانية بفرصة التعارف والاختلاط بينما تلذذوا بلائحة لا تنتهي من العصائر والكوكيتيلات الاستوائية المنعشة التي قام بتخصيصها «غرات كولينز» الذي لقيت ابتكاراته حول العالم شهرة واسعة ونال عليها الكثير من الجوائز. كما استمتع الضيوف بروعة المجلس المريح الذي وضعت تصاميمه ونقذت ديكوراته المصممة الموهوبة «إيڤنج مور»